

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العربيّة

رَئَاسَةُ الْجُمُهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ١٠ جنيهات

السنة الرابعة والستون	الصادر في ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ الموافق (١٦٦ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م)	العدد ٤ (مكرر)
--------------------------	--	-------------------

قانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١

بإصدار قانون الموارد المائية والرى

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الموارد المائية والرى .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٢ بإصدار قانون الـى والصرف ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء بعد العرض من وزيري الموارد المائية والرى والزراعة واستصلاح الأراضى ، اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والقانون المرافق وبما لا يتعارض مع أحکامه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربیع الأول سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١٦ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

قانون الموارد المائية والرى

الباب الأول

الموارد المائية والأملاك العامة والأعمال الخاصة ذات الصلة بها

(الفصل الأول)

التعريفات

مادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعانى المبينة

قرین كل منها :

الوزارة : الوزارة المختصة بشئون الموارد المائية والرى .

الوزير : الوزير المختص بشئون الموارد المائية والرى .

الإدارة العامة المختصة : الإدارة العامة ذات الصلة بالموارد المائية ومنتشراتها بقطاعات الوزارة ومصالحها وهيئاتها .

المدير العام المختص : مدير عام الإدارة العامة المختصة بقطاعات الوزارة ومصالحها وهيئاتها .

المهندس المختص : المهندس الذى يمنح صفة الضبطية القضائية فى شأن تطبيق أحكام هذا القانون كل فى حدود اختصاصه .
مسئولو الإدارة : العمد والمشايخ .

رابطة مستخدمي المياه : كيان يضم جميع مستخدمي المياه والمنتفعين بشبكات ونظم الري والصرف العامة أو الخاصة أو الآبار الجوفية والسدود والخزانات بالأراضى القديمة أو الجديدة على مستوى زمامات محددة .

مجالس المياه : كيانات مكونة من ممثلين لمستخدمي المياه عن الجهات المعنية وروابط مستخدمي المياه على مستوى هندسة المراكز والمستويات التنظيمية الأعلى لتنولى التنسيق والتشاور مع الوزارة والجهات المعنية فى إدارة الموارد المائية المتاحة .

الترعة والمصرف العام : كل مجراه معد للرى أو للصرف أنشأته الوزارة أو قامت بإدارتها أو صيانته قبل تاريخ العمل بهذا القانون أو فى تاريخ لاحق .

المياه الجوفية : هى عبارة عن المياه المخزنة فى باطن الأرض بين الشقوق والمسامات والرمال والصخور .

المجاري المائية : الرياحات والترع العامة والمصارف العامة ومخرات السيول ومجاريها التى تشرف عليها الوزارة .

الموارد المائية : الموارد التى تتولى الوزارة مسئولية إدارتها وتنميتها من مياه النيل ، ومياه الأمطار والسيول ، والمياه الجوفية ، وما تقوم بها الوزارة من تحلية المياه المالحة ، واستمطار السحب ، وما يعاد استخدامه من مياه الصرف الزراعى أو الصرف الصناعى والصحى بعد معالجتها .

البئر : أية حفرة أو منشأ يخترق طبقات الأرض يتم من خلاله استخراج المياه الجوفية واستغلالها فوق سطح الأرض أو صرف المياه من فوق سطح الأرض وتعتبر المنشآت المقاومة على البئر وكذلك الأجهزة والمعدات المستخدمة لهذا الغرض جزءاً من البئر .

خط الكنتور : خط وهمي (افتراضي) بالخرايط الكنتورية ، يصل بين جميع النقاط التى لها نفس الارتفاع عن نقطة مرجعية (منسوب سطح البحر) .

حد حرم النهر :

١ - يمثل نهاية منطقة حرم النهر والممتدة حتى مسافة ٨٠ متراً خارج خطى التهذيب من جانبي النهر وأيضاً حتى ٨٠ متراً من خط التهذيب فى الجزر وذلك فى الحبس من خلف خزان أسوان حتى المصب فيما عدا المناطق المحدد لها خطوط تنظيم معتمدة فيعتبر حد الكورنيش العام المقام هو حرم النهر .

٢ - وتحدد منطقة حرم لبحيرة ناصر (حوض بحيرة ناصر) حتى مسافة ثلاثة كيلومترات خارج خط كنتور ١٨٢ ، .. من جوانب البحيرة والجزر والأخوار .

- ٣ - وتحدد منطقة حرم منخفضات توشكى (حوض منخفضات توشكى)
بمسافة ٢٠٠ متر خارج خط كنتور ١٧٠،٠٠
- ٤ - وحرم قناة مفيض توشكى (حوض قناة مفيض توشكى) بمسافة ٢٠٠ متر
خارج خط كنتور ١٨٢،٠٠
- ٥ - وحد حرم الحبس بين السد العالى وخزان أسوان بمسافة ٢٠٠ متر خارج خط
كنتور ١٢٣،٠٠
- ٦ - وتحدد منطقة حرم القناطر الرئيسية على نهر النيل وفرعيه ، حتى
مسافة ١٥٠ متراً خارج خط التهذيب وبطول ٥٠٠ متر أمام القنطرة ، و ٥٠٠ متر
خلف القنطرة .

مجرى نهر النيل : هو كل ما يقع داخل حدى حرم نهر النيل ممتداً من الحدود
الدولية مع السودان حتى مصب فرعى دمياط ورشيد فى البحر المتوسط ، وبحيرة ناصر
وأخوارها ، وقناة مفيض توشكى ، ومنخفضات توشكى .

خط التهذيب : الخط الذى يحدد المنطقة الالازمة لاستيعاب التصرفات القصوى
لنهر النيل والذى تحدده الوزارة ، ويقع خارج منطقة القطاع المائى .

حد المجرى : الخط الناتج من التقائه سطح المياه المقابل للتصرفات القصوى
لنهر النيل - والتى تحددها الوزارة - مع الميل الجانبي للقطاع العرضى .

القطاع العرضى : هو قطاع عمودى على نهر النيل وفرعيه والمجارى المائية .
منطقة القطاع المائى : هى المنطقة التى تسربى فيها مياه النهر عند اقصى
تصرفات - والتى تحددها الوزارة - والواقعة بين أقرب حدتين للمجرى عند القطاع
العرضى وفي حالة بحيرة ناصر ومفيض توشكى حتى خط كنتور ١٨٢،٠٠ وفي حالة
منخفضات توشكى حتى خط كنتور ١٧٠،٠٠

المنطقة المحظورة : هي المنطقة التي يحظر فيها إجراء أي أعمال أو منشآت وخلافه إلا لأعمال النفع العام بعد موافقة الوزارة ، وتحدد بالمنطقة الواقعة خارج خطى التهذيب حتى مسافة ٣٠ متراً عند القطاع العرضي لمجرى نهر النيل وجزره الدائمة ، وفي حالة بحيرة ناصر حتى مسافة كيلو مترين من خط كنتور ١٨٢ ، .. وفى حالة منخفضات توشكى حتى مسافة ١٠٠ متر من خط كنتور .. وفى حالة مفيض توشكى حتى مسافة ١٠٠ متر من خط كنتور ١٨٢ ، .. وفى حالة الحبس بين السد العالى وخزان أسوان حتى مسافة ١٠٠ متر خارج خط كنتور ١٢٣ ، .. وفي حالة القناطر الرئيسية على نهر النيل وفرعيه ، حتى مسافة ١٠٠ متر خارج خط التهذيب ويطول ٥٠٠ متر أمام القنطرة ٥٠٠ متر خلف القنطرة .

المنطقة المقيدة :

- هي المنطقة غير المسموح فيها بإجراء أي أعمال أو أنشطة إلا بموافقة من الوزارة وهي المناطق الآتية :**
- ١ - المنطقة الواقعة خارج خط التهذيب في المسافة بين ٣٠ و ٨٠ متراً عند القطاع العرضي لمجرى نهر النيل وجزره الدائمة .
 - ٢ - بحيرة ناصر من مسافة كيلو مترين من خط كنتور ١٨٢ ، .. من البرين حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات من خط كنتور ١٨٢ ، .. من البرين .
 - ٣ - منخفضات توشكى من مسافة ١٠٠ متر حتى مسافة ٢٠٠ متر من خط كنتور ١٧٠ ، .. من البرين .
 - ٤ - مفيض توشكى من مسافة ١٠٠ متر حتى مسافة ٢٠٠ متر من خط كنتور ١٨٢ ، .. من البرين .
 - ٥ - الحبس بين السد العالى وخزان أسوان من مسافة ١٠٠ متر حتى مسافة ٢٠٠ متر خارج خط كنتور ١٢٣ ، .. من البرين .

٦ - القناطر الرئيسية على نهر النيل وفرعيه ، في المسافة بين ١٠٠ متر و ١٥٠ مترًا عند القطاع العرضي خارج خط التهذيب ويطول ٥٠٠ متر أمام القنطرة و ٥٠٠ متر خلف القنطرة .

٧ - بالنسبة للمجاري المائية لمسافة ٢٠ مترًا خارج المنافع العامة كحد أقصى .

٨ - منطقة الحظر للشواطئ البحرية بحسب الوارد بالمادتين (٨٧ ، ٨٨) من هذا القانون .

جزر طرح النيل :

كل الأراضي الواقعه بين حدى حرم النهر وتحيطها المياه من كل جانب وتعتبر

هذه الجزر :

١ - دائمة إذا ارتفعت مناسبات الأرضي الخاصة بها عن المناسبات المقابلة للتصرفات القصوى التي تحددها الوزارة .

٢ - مؤقتة إذا غمرت بالمياه عند هذه التصرفات وفي هذه الحالة تعتبر جزءاً من القطاع المائي .

أراضي طرح النهر : هي الأرضي والجزر التي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها سواه وقعت داخل حدى حرم النهر أو خارجهما .

جسور النيل : هي الجسور الحالية لنهر النيل وفرعيه وهي من الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى .

خط الشاطئ : هو أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مدد الذى تحدده الوزارة .

خط الحظر للشواطئ البحرية : هو حد المنطقة المحظورة فيها إقامة أية منشأة على الشواطئ البحرية في ضوء ما تحدده الوزارة ووزارة البيئة ويكون خط الحظر نهائياً بعد اعتماد اللجنة العليا المختصة .

منطقة الحظر النهائى للشواطئ البحرية (حرم الشاطئ) : هي المنطقة المحصورة بين خط الشاطئ وخط الحظر النهائى داخل اليابسة بطول السواحل البحرية المصرية .

مخر السيل : هو كل مجفى مائى صناعى يستقبل مياه الأمطار والسيول من حوض التجميع وتصريفها وتحتوى على مياه الوزارة بتحديد وإدارته وصيانته بما عليه من منشآت .

الوادى الطبيعى : هو منخفض طبىعى على سطح الأرض يمتد بين السهل والهضاب والجبال ويتشكل بالمياه الجارية من الأمطار والسيول ، ويبدا الوادى من منطقة مرتفعة وينتهى فى منطقة منخفضة منحدراً فى اتجاه المسطحات المائية أو المنخفضات الطبيعية أو الصناعية ، وتحتوى على مياه الوزارة بتحديد وإدارته وصيانته بما عليه من منشآت .

منشآت الحماية : هي جميع المنشآت التي تشرف عليها الوزارة بغرض الحماية من أخطار السيول أو تجميع وتخزين الأمطار أو توجيهها أو تصريفها .

المنطقة المحظورة لمنشآت الحماية : هي المنطقة غير المسموح فيها بإقامة أي نشطة فى نطاق منشآت الحماية ، وتحدد بالحدود والمسافات التي تقرها الوزارة .

(الفصل الثاني)

الأملاك العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى

مادة (٢) :

تتضمن الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى الآتى :

- ١ - مجوى نهر النيل وجسوره ، بما فى ذلك الأراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .
- ٢ - المجارى المائية وجسورها ، بما فى ذلك الأراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

- ٣ - مخارات السيول ومباني الحماية التي تشرف عليها الوزارة .
- ٤ - المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى والصرف أو وقاية الأرضي أو المدن أو القرى من طغيان المياه أو من التاكل ، وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقدمة داخل الأموال العامة .
- ٥ - حوض بحيرة ناصر وحوض منخفضات توشكى وقناة مفيض توشكى وأى أحواض أخرى تحددها الوزارة .
- ٦ - الأرضي التي تحددها الوزارة حول الآبار الجوفية التابعة لها لحمايتها ولضمان حسن استخدامها والأرضي التي تقوم الوزارة بأعمال الشحن الصناعي للمياه الجوفية فيها .
- ٧ - الأرضي التي تنتزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض تنمية وإدارة واستخدام الموارد المائية أو تلك الأرضي المملوكة للدولة وتخصص لهذه الأغراض .
- ٨ - أرضي طرح النهر الواقع داخل وخارج حدود النهر ويستثنى من ذلك الأرضي المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

مادة (٣) :

مع عدم الإخلال بأى تصرفات سابقة أو مراكز قانونية مستقرة ، تنتقل إلى الوزارة الولاية على جميع الأرضي والعقارات من أملاك الدولة العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى ، والمسار إليها في المادة (٢) من هذا القانون .

وتحدد بقرار من الوزير الأرضي والعقارات من الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى والتي ينتهي غرض تخصيصها للمنفعة العامة ، على أن يحدد القرار إما تخصيص كل أو جزء من هذه الأرضي لإدارة أملاك الدولة بهدف تحقيق مصلحة عامة أو احتفاظ الوزارة بكل أو جزء من هذه الأرضي لخدمة أحد أنشطة الوزارة الحالية أو المستقبلية .

وتولى الوزارة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي ينتهي غرض تخصيصها للمنفعة العامة ، وتمارس سلطات المالك في كل ما يتعلق بشئونها وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وقانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ ، وذلك كله بعد أخذ رأى وزارة الدفاع والإنتاج الحربي .

مادة (٤) :

تحمل الأرضي الآتي بياناتها بالقيود الواردة بالفقرة الثانية من هذه المادة وذلك لخدمة الأغراض العامة للموارد المائية حتى ولو كان قد عهد بالإشراف عليها إلى إحدى الجهات المشار إليها في المادة (٥) من هذا القانون :

أولاً - الأرضي الكائنة ما بين حدى حرم النهر أو داخل حدود نزع الملكية للمجاري المائية ، سواء كانت مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

ثانياً - الأرضي الواقعة خارج منافع المجاري المائية لمسافة عشرين متراً كحد أقصى .

ثالثاً - الأرضي بمحاذاة خطوط وشبكات المصارف المغطاة (الرئيسيات والحقليات) وشبكات الري المطور وخطوط وشبكات مواسير الري المغطاة لمسافة لا تتجاوز خمسة أمتار من كل جهة مقيسة من محور هذه الخطوط والشبكات .

رابعاً - أراضي المنطقة المقيدة لمجرى نهر النيل حسب التعريف الوارد بالمادة (١) من هذا القانون وللمسافات المحددة قرین الفقرات من (٦ إلى ١١) من هذه المنطقة .

- خامسًا - الأراضي الواقعة خارج منطقة الحماية للآبار الجوفية الواردة بالبند رقم (٦) من المادة (٢) من هذا القانون ولمسافة لا تتجاوز خمسة أمتار من كل جهة .
- سادسًا - الأراضي الواقعة خارج المنطقة المحظورة لمنشآت الحماية من أخطار السيول ولمسافة عشرين متراً كحد أقصى من كل جهة .
- سابعاً - منطقة الحظر النهائية للشواطئ البحريّة وفقاً لحكم المادتين (٨٧ ، ٨٨) من هذا القانون .

وتتمثل القيود في الآتي :

- ١ - إقامة أية أعمال تراها الوزارة لازمة لوقاية الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميدها ولها أن تأخذ من تلك الأرضي الأثربة الازمة لذلك في حالة الضرورة على أن يعوض أصحابها تعويضاً عادلاً .
- ٢ - إلقاء ناتج تطهير المجاري المائية في الأرضي المشار إليها في حالة الضرورة مع تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً .
- ٣ - يحظر بغير ترخيص من الوزارة إقامة أية منشآت أو حفر للأراضي المشار إليها .

- ٤ - للمهندس المختص بالوزارة دخول الأرضي المشار إليها للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين له أن أعمالاً أجريت أو شرع في إجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان له تكليف المخالف بإزالتها فوراً وإلا يتم وقف العمل وإزالته إدارياً على نفقة المخالف .

مادة (٥) :

تحتخص الوزارة دون غيرها في إطار أحكام هذا القانون بالإشراف على جميع الأعمال أو غيرها من الأنشطة التي تقوم بها الجهات المعنية على الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى ، ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أي

جزء من هذه الأموال إلى إحدى الوزارات أو المصالح العامة ووحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو روابط مستخدمي المياه .

ويحظر على هذه الجهات إجراء أي تغيير أو تعديل أو الترخيص بأى أعمال على تلك الأموال إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة ، ويجوز في حالة مخالفة الشروط التي تحددها الوزارة إلغاء التعامل مع هذه الجهات .

مادة (٦) :

لا تتحمل الدولة مسؤولية ما يحدث من أضرار للأراضي أو المنشآت الواقعة داخل الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى إذا كان الضرر ناشئًا عن تغير منسوب المياه لأسباب طارئة أو تقتضيها أعمال موازنات الري والصرف أو لارتفاع منسوب مياه البحر أو النوات متى قامت الوزارة باتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة ، وذلك كله وفقاً لقواعد المسؤولية المنصوص عليها بالقانون المدني .

مادة (٧) :

لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى أو استخدامها لأى غرض إلا بترخيص من الإدارة العامة المختصة ، وطبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٨) :

لا يجوز التصرف في الأشجار والنخيل التي زرعت أو تزرع في الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى بقطعها أو قلعها إلا بترخيص من الإدارة العامة المختصة ، ولهذه الإدارة أن تضع نظاماً لزراعة الأشجار والنخيل على هذه الأموال وتحديد أسباب وطرق إزالتها وفقاً للضوابط التي تبينها اللائحة التنفيذية .

(الفصل الثالث)**الأعمال الخاصة داخل الأماكن****العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى****مادة (٩) :**

لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى أو إحداث تعديل أو ترميم فيها إلا بترخيص من الوزارة لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم لا يجاوز مقداره خمسمائة ألف جنيه ويستحق نصف الرسم عند تجديد الترخيص ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وضوابط الترخيص وفئات هذا الرسم .

وفي حالة إقامة أية منشآت أو أعمال على الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى دون ترخيص تزال بالطريق الإداري .

مادة (١٠) :

للوزارة أن تشترط في الترخيص بأى عمل من الأعمال المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون اعتباره من الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى عند انتهاء مدة الترخيص وبغير تعويض .

وفي حالة إزالة العمل أو تغيير الغرض من الترخيص قبل نهاية مدته دون اتفاق يوضع المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقيه إلا إذا قامت الوزارة بتدبير من شأنه الاستغناء عن العمل المرخص به .

وإذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزارة ضم الأعمال التي كانت محلاً له إلى الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى وجب على المرخص له إزالتها وإعادة الملك العام إلى حالته الأصلية في الموعد الذي تحدده الوزارة وإلا قامت بذلك على نفقته .

مادة (١١) :

إذا كان الغرض من العمل المرخص به رى أرض أو صرف المياه منها فللوزارة أن تشترط السماح لمالك الأرضى الأخرى أو لحائزها أو مستأجرتها بالانتفاع من ذلك العمل بعد أدائهم جزءاً من تكاليف إنشائه يحدده المدير العام المختص بنسبة حيازة كل منهم لهذه الأرضى ، ويجب أن ينص فى الترخيص على مساحة الأرضى المنتفعه بالعمل المرخص به ويستمر انتفاع الأرضى به ولو تغير ملاكها أو حائزوها أو مستأجروها .

مادة (١٢) :

يلتزم المرخص له بالآتى :

- ١ - صيانة العمل محل الترخيص وحفظه فى حالة جيدة طبقاً لشروط الترخيص .
 - ٢ - إجراء ما يلزم من ترميم أو تعديل ترى الوزارة ضرورته للصالح العام ، وذلك فى الموعد الذى تعينه له وطبقاً للمواصفات التى تقررها ، وإلا كان للوزارة أن تقوم بذلك على نفقته .
 - ٣ - تمكين الوزارة من التفتيش فى أي وقت .
 - ٤ - عدم إجراء أية تعديلات للعمل إلا بموافقة مسبقة من الوزارة .
- وإذا تعدد المرخص لهم يتضامنون فى الالتزامات فى المسئولية التعاقدية .

مادة (١٣) :

للوزير أو من يفوضه إصدار قرار بإلغاء الترخيص إذا وقعت مخالفة لأحد شروطه ولم يقم المرخص له بمنعها أو إزالتها فى الموعد الذى تحدده له الوزارة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بإذاره عن طريق مسئولى الإداره ، ويتضمن القرار إزالة العمل على نفقة المرخص له المخالف .

مادة (١٤) :

الكبارى والمنشآت المائية الخاصة التى تنشأ فوق المجارى المائية بترخيص سابق من الوزارة تصبح بمجرد إنشائها وبغير تعويض من الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى ، وذلك كله بما لا يعيق الملاحة النهرية .

(الباب الثانى)**حقوق الانتفاع بمصادر وطرق الري والصرف الخصوصية****مادة (١٥) :**

لملوك وحائزى ومستأجرى الأراضى التى تنتفع بمسقاة خاصة واحدة أو أى من شبكات ومنشآت الري والصرف الخاصة المملوكة لهم أخذ المياه منها أو صرفها بنسبة ملكية أو حيازة كل منهم من هذه الأرضى ، ويضع المهندس المختص جداول المطارفة للأراضى التى تخضع لهذا النظام ويلتزم بها ملوك وحائزون ومستأجرو هذه الأرضى ، ويتولى مسئولو الإداره تنفيذها تحت إشرافه ، ويبيت المدير العام المختص بقرار مسبب منه فى التظلم المقدم فى هذا الشأن .

مادة (١٦) :

يجب على ملوك الأرضى أو حائزيها أو مستأجريها المنتفعين بالمساقى والمصارف الخاصة أو الآبار الجوفية الخاصة أو منشآت الري والصرف الخاصة تطهيرها وإزالة النباتات والحسائش المعوقة لسير المياه بها وصيانتها وحفظ جسورها فى حالة جيدة .

مادة (١٧) :

للمدير العام المختص بناءً على تقرير من المهندس المختص أو بمناسبة فحص شکوى من ذوى الشأن عن مخالفه المادة (١٦) من هذا القانون أن يخطر الجهات المختصة ومسئولي الإداره وروابط مستخدمي المياه لتتكليف المالك أو الحائزين أو المستأجرين بتطهير المسقاة أو المصرف أو البئر أو إزالة ما يعترض سير المياه من

عوائق وصيانتها أو ترميم جسورها أو إعادة إنشاء الجسور في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام وإنما قامت أجهزة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المختصة بإجراه ذلك وتحصيل التكاليف الفعلية والمصروفات الإدارية بالطرق الإدارية من المالك أو الحائزين أو المستأجرين حسب الأحوال ، كل بنسبة مساحة ما يحوزه .

مادة (١٨) :

إذا كانت الأرض الواقعه على جانبي مسقاة خاصة أو مصرف خاص في حيازة أشخاص متعددین اعتبر محور المسقاة أو المصرف حداً فاصلاً بين ما يملكون بالنسبة إلى أعمال التطهير والصيانة ما لم يقدم دليل على خلاف ذلك .

مادة (١٩) :

تعتبر الأرض التي تمر فيها مسقاة خاصة أو مصرف خاص محملاً بحق ارتفاع صالح الأرض الأخرى التي تنتفع بتلك المسقاة أو بذلك المصرف ما لم يقدم دليل على خلاف ذلك .

مادة (٢٠) :

إذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى إلى الإدارة العامة المختصة بسبب منعه أو إعاقةه بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو أي طريقة أو نظام للرى المتتطور أو من دخول أى من الأرضى اللازمة لتطهير وصيانة تلك المسقاة أو طريقة الرى المتتطور أو المصرف أو لترميم أيهم وكان هذا هو طريق ريه أو صرفه الوحيد ، جاز للمدير العام المختص إذا تبين من المعاينة أو بأى طريقة أخرى أن أرض الشاكى كانت تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قراراً يتبع له استعمال الحق المدعى به مع غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التي تنظم استعمال هذه الحقوق ، ويصدر القرار المشار إليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ ورود الشكوى إلى المدير العام

المختص ويتم تنفيذه بمشاركة مسئولى الإدارة على نفقة المتسبب فى الواقعة ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة فى الحقوق المتنازع عليها .

مادة (٢١) :

إذا تعذر على أحد المالك رى أرضه أو صرف مياهها على وجه كاف إلا بإنشاء أو استعمال مسقاة خاصة أو مصرف خاص فى أرض غيره وتعذر عليه الاتفاق مع ملوكها ، فعليه عرض شکواه على المدير العام المختص للتحقيق فيها ، وعلى الإدارة العامة المختصة أن تطلب جميع الخرائط والمستندات التى يستلزمها بحث الطلب فى مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الشکوى إلى المدير العام المختص ، ويقوم المهندس المختص بإجراء التحقيق فى موقع المسقاة أو المصرف بعد أن يعلن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول كل ذى شأن ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ورئيس رابطة مستخدمي المياه بالمكان والموعد اللذين يحددهما قبل الانتقال إلى الموقع المذكور بأربعة عشر يوماً على الأقل ، وتعرض نتيجة هذا التحقيق على المدير العام المختص ليصدر قراره مسبباً بإجابة الطلب أو رفضه ، وذلك خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعلن القرار لدى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وتسرى الأحكام المتقدمة فى حالة طلب إقامة آلة رافعة عند مأخذ المياه أو مصبها على أرض الغير ، وكذلك عند عمل المجرى اللازم لها لرى أو صرف أرض منفصلة عن المأخذ أو المصب .

مادة (٢٢) :

إذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق رى أرض أو صرفها أو قطع عنها ذلك الطريق وجب على المدير العام المختص أن يصدر قراراً بإنشاء طريق آخر للرى أو الصرف طبقاً للإجراءات الواردة بالمادة (٢١) من هذا القانون ، ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الري والصرف وعلى نفقة الجهة التي أحدثت التغيير .

مادة (٢٣) :

تنفذ القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام المواد (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من هذا القانون بالطريق الإداري بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر منه ، وإذا أجاز القرار الانتفاع بمسقاة خاصة موجودة أو مصرف خاص موجود يجب أن يشمل التعويض جزءاً مما تساويه تكاليف الإنشاء وقت تقرير الانتفاع محسوباً بنسبة مساحة الأرض التي تنتفع من أيهما ، وتكون مصروفات صيانة المسقاة أو المصرف بنسبة مساحة الأرضى التي تنتفع بأى منهما ، وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أداؤه إليه أودع خزانة الإدارة العامة المختصة لحساب ذوى الشأن مع إخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعتبر الإيداع فى حكم أداء التعويض .

مادة (٢٤) :

يجوز للإدارة العامة المختصة حال صدور قرار لصالح أكثر من شخص تطبيقاً لأحكام المواد (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من هذا القانون أن ترخص لواحد منهم أو أكثر فى تنفيذ القرار نيابة عن الآخرين ولمن نفذ القرار الرجوع على الباقيين بما يخص كل منهم فى التكاليف بنسبة مساحة أرضه .

مادة (٢٥) :

إذا تبين للمدير العام المختص أن مسقاة خاصة أو مصرفًا خاصًا أو بئرًا جوفية خاصة أو أى مصدر رى آخر أصبح بغير فائدة لوجود طريق آخر للرى أو الصرف فله أن يقرر سده أو إلغاءه ، وله فى حالة ثبوت ضرر من مسقاة خاصة أو مصرف خاص أو بئر جوفية خاصة أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع الضرر ، ويلتزم أصحاب المجرى أو البئر بتنفيذ القرار فى الموعد الذى يحدده وإلا كان للإدارة العامة المختصة إجراء ذلك على نفقتهم .

الباب الثالث

توزيع المياه

(الفصل الأول)

إدارة وتنظيم وتوزيع المياه

مادة (٢٦) :

تتولى الوزارة إدارة وتنظيم توزيع المياه من جميع مواردها على المأخذ والفتحات الخاصة لجميع الاستخدامات ، ولها تعديل نظام استخداماتها بما يتناسب مع طبيعة الغرض منها ، ويجب أن يعلن ذلك عن طريق الإدارات العامة المختصة كل في دائرة اختصاصها .

وتحدد الوزارة تواريخ فترة أقل الاحتياجات وتنشرها بجريدة الواقع المصرية ، وتعلن بكل إدارة عامة مختصة في دائرة اختصاصها مواعيد المناوبات وفترة أقل الاحتياجات بالطرق الإدارية ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة (٢٧) :

للمدير العام المختص أن يأمر في أي وقت ولو خلال أدوار العمالة بمنع أخذ المياه من ترعة عامة أو أكثر أو بئر جوفية للرى فيما عدا الآبار ذات الملكية الخاصة غير المحملة بحقوق الارتفاق للآخرين ، وذلك لضمان توزيع المياه توزيعاً عادلاً أو لمنع إعطاء الأراضي الزراعية مياهها تزيد على احتياجاتها أو تبديدها أو لأى ظرف طارئ تقتضيه المصلحة العامة .

وللإدارة العامة المختصة أن تتخذ الإجراءات الازمة لمنع وقوع أية مخالفه للقرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام الفقرة السابقة ولها بصفة خاصة أن تمنع بالطرق الإدارية مرور المياه في إحدى المساقى أو فروعها أو رفعها بالوسيلة المناسبة .

مادة (٢٨) :

يحدد بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون الزراعة واستصلاح الأراضي المساحات والمناطق المخصصة لزراعة الأرز سنويًا ، وكذا أنواع المحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية، وكذا مساحات ومناطق زراعتها سنويًا ، وينشر هذا القرار في جريدة الوقائع المصرية، ويحضر زراعة الأرز والمحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية في غير المساحات والمناطق المحددة بالقرار المشار إليه .

وتتولى أجهزة وزارة الزراعة المختصة وتحت متابعة ومراقبة وإشراف تام من المحافظ المختص اتخاذ الإجراءات اللازمة وإزالة مشاتل وزراعات الأرز والمحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية والمزروعة بالمخالفة خارج المناطق والمساحات المحددة سنويًا بالتعاون مع أجهزة وزارة الموارد المائية والري وأجهزة الإدارة المحلية ومسئولي الإدارة مع مراعاة تحديد المواعيد العاجلة لهذه الإزالة مع إخطار الوزارة بحصر يتضمن أسماء المخالفين ومساحة كل مخالفة لاتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً لهذا القانون ، ولا يخل ذلك بتوفيق العقوبة المنصوص عليها في باب العقوبات من هذا القانون .

(الفصل الثاني)**مأخذ المياه ومصبات المصارف****مادة (٢٩) :**

لا يجوز إنشاء مأخذ للمياه أياً كان الغرض منها على النيل أو المجاري المائية إلا بتخفيض من الوزارة وطبقاً للشروط التي تحددها ، ويكون إجراء جميع هذه الأعمال تحت إشراف الإدارة العامة المختصة وعلى نفقة المرخص له .

مادة (٣٠) :

إذا تبين للإدارة العامة المختصة أن تصرف مأخذ المياه الخاصة المعدة لري الزمامات المقررة يزيد أو ينقص عن حاجة الأرض المخصصة لها فللإدارة أن تقوم

بتعديلها بما يحقق الغرض منها وذلك على نفقة الدولة ، ويعتمد التعديل من المدير العام المختص على أن ينفذ في المواعيد المناسبة للزراعة ، وإذا طلب المالك أو الحائز أو المستأجر من الإلادرة العامة المختصة إجراء تعديلات أخرى جاز للإلادرة بعد دراستها والموافقة عليها أن تقوم بها على نفقته الخاصة .

مادة (٣١) :

إذا تبين للإلادرة العامة المختصة أن إحدى الآبار الجوفية أو مآخذ أو مصبات المياه الخاصة الواقعة على النيل أو المجاري المائية يلحق ضررًا بالغير بسبب عيب في إنشائه أو إهمال صيانته أو لغير ذلك من الأسباب قامت بإخطار المالك والحاizinين والمستأجرين وروابط مستخدمي المياه ذات الصلة بالأعمال الازمة لتلافي الضرر في المدة التي تحددها ، فإذا امتنعوا عن القيام بالأعمال المطلوبة خلالها كان للإلادرة العامة المختصة أن تقوم بذلك على نفقتهم الخاصة .

وإذا تبين للإلادرة العامة المختصة أن أحد المآخذ أو مصبات المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو في جسور المجاري المائية يسبب خطرًا للجسر يستوجب إزالته أو سده جاز لها أن تكلف المالك أو الحائز أو المستأجر بإزالته أو سده في موعد مناسب ، بحسب الأحوال ، يعلن به وإلا قامت الإلادرة العامة المختصة بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن تدب وسيلة أخرى لري أو صرف أرضه على نفقة الدولة قبل قطع طريق الري أو الصرف ، وذلك بعد إخطار المالك والحاizinين والمستأجرين وروابط مستخدمي المياه .

مادة (٣٢) :

يجوز للإلادرة العامة المختصة إذا تبين لها وجود أكثر من طريق لري مساحة من الأرضي أن تأمر بـالإلغاء ما تراه زائداً عن حاجة المساحة المذكورة أو على نصيبها من المياه ويكون الإلقاء على نفقة الدولة بعد إعلان ذوى الشأن به .

مادة (٣٣) :

إذا قامت الوزارة على نفقتها باتخاذ الوسائل الالزمة لتوسيع المياه من النيل أو من إحدى الترع العامة أو من إحدى الآبار الجوفية ، لأرض تروى من أحد مأخذ المياه الخاصة والواقعة في جسور النيل أو في جسور إحدى الترع العامة ، يتعين على الإدارة العامة المختصة أن تأمر بإلغاء المأخذ الخاصة أو إزالتها على نفقة الدولة وذلك بعد إخطار ذوى الشأن أو روابط مستخدمي المياه ذات الصلة .

مادة (٣٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلويث ، تسري أحكام هذا الفصل على الفتحات التي تنشأ في جسور النيل أو في جسور المجاري المائية لتصريف مياه الصرف الزراعي في النيل أو في أحد المجاري المائية .

ولا يجوز بغير ترخيص من الوزارة إنشاء فتحات في جسور النيل أو جسور المجاري المائية لتصريف مياه الصرف الزراعي في النيل أو في أحد المجاري المائية وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(الفصل الثالث)**آلات رفع المياه****مادة (٣٥) :**

لا يجوز بغير ترخيص من الوزارة إقامة أو تشغيل أي آلة رفع ثابتة أو متحركة تدار بإحدى الطرق الآلية أو غيرها لرفع المياه أو صرفها على مجاري نهر النيل أو المجاري المائية أو شبكات الري والصرف العامة أو الخزانات سواء لأغراض الري أو الصرف أو الشرب أو الصناعة أو غيرها ، وكذا رفع المياه من بحيرة ناصر ، ويصدر الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مقابل أداء رسم لا يجاوز مائتين وخمسين

جنيهاً عن كل سنة ، وتحدد اللائحة التنفيذية فئات هذا الرسم ، والإجراءات والبيانات والشروط الازمة لذلك ، ويعفى من هذا الرسم الطلبات أقل من مائة والتى تروى مساحة لا تجاوز عشرة أفدنة .

مادة (٣٦) :

إذا كانت آلة الرفع أو ملحقاتها ستقام فى أرض غير مملوكة لطالب الترخيص وجب عليه الحصول على إذن كتابي من مالك الأرض . أما إذا كانت إقامتها على المساقى الخاصة أو المصارف الخاصة أو الآبار أو الخزانات ذات الانتفاع المشترك فيصدر الترخيص من الإدارة العامة المختصة بشرط ألا يخل المرخص له بحقوق باقى المنتفعين ، ويكون لإدارة العامة المختصة خلال مدة الترخيص الحق فى وقف آلة الرفع مدة معينة لمصلحة باقى المنتفعين بغير أن يكون للمرخص له الحق فى المطالبة بتعويض .

مادة (٣٧) :

يجب الحصول على ترخيص جديد إذا ترب على استبدال آلة الرفع تغيير فى التصرف المائى أو الموقع ، أما فى حالة انتقال الملكية أو استبدال آلة الرفع دون تغيير فى التصرف المائى فيكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة ويظل المالك القديم مسؤولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة (٣٨) :

للوزارة أن تقرر نقل أية آلة رفع مرخص بها أو تغيير موقع بئر جوفية مرخص بها أو نقل الأعمال التى أنشئت من أجل أى من ذلك إلى موقع آخر لمنع الخطر عن الجسور أو عن منشآت الري والصرف الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة ذات منفعة عامة وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة (٣٩) :

إذا اقتضى الترخيص لآلية رفع القيام بأعمال إضافية ضرورية لأخذ المياه أو صرفها أجريت على نفقة طالب الترخيص .

مادة (٤٠) :

يلتزم المرخص له بإقامة آلة للرى أو الصرف بتمكين مستغلى جميع الأراضي الداخلة في المساحة المبنية في الترخيص من ريها أو صرفها من الآلة محل الترخيص .

مادة (٤١) :

لا يترتب على الترخيص بإقامة آلة رفع أي حق في مرور المياه في أرض الغير ويكون المرخص له وحده مسؤولاً عن أي تصرف أو عمل يسبب ضرراً للغير .
وإذا تحول النيل عن مجراه وتختلف عن ذلك جزيرة أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص في إقامتها يكون للمرخص له الحق في حفر مساقاة في الأرض الجديدة لإيصال المياه إلى تلك الآلة على نفقته وبعد الحصول على موافقة الجهة صاحبة الولاية دون أداء أي تعويض .

مادة (٤٢) :

لا يعفى الترخيص بإقامة آلة رفع طبقاً لأحكام هذا القانون من وجوب الحصول على أي ترخيص تتضمن به القوانين الأخرى .

مادة (٤٣) :

يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، مقابل رفع المياه لرى الأرضى وصرف المياه منها بواسطة طلبات الدولة والآلاتها وذلك ما لم يكن قد روئى في تقدير ضريبة الأطيان انتفاع الأرضى بالرى والصرف بغير مقابل . وتنول حصيلة هذه المبالغ إلى صندوق إعادة الشئء إلى أصله المنصوص عليه في المادة (١١٤) من هذا القانون .

مادة (٤٤) :

يلتزم من يرخص له باستخدام المياه لغير الأغراض الزراعية أو صرفها بأداء مقابل استغلال المجاري المائية عن كل متر مكعب من تلك المياه طبقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

كما يلتزم من يرخص له باستخدام المياه لغير الأغراض الزراعية أو صرفها والتي ترفع مياهها بالطلبيات الحكومية بأداء مقابل رفع المياه طبقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، قيمة مقابل استغلال المجاري المائية أو قيمة مقابل رفع المياه للحالتين السابقتين . وتحول حصيلة هذه المبالغ إلى صندوق إعادة الشيء إلى أصله المنصوص عليه في المادة (١١٤) من هذا القانون .

مادة (٤٥) :

لا يجوز لمستغل الآبار الجوفية والآلات الرافعة أن يمتنعوا عن رى أو صرف الأرضى المنتفعة بها الواردة في الترخيص ، كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استغلال تلك الآبار أو الآلات للغرض المذكور إلا لأسباب جدية يقررها المدير العام المختص .

مادة (٤٦) :

للمدير العام المختص في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين (٤٠ ، ٤٥) أن يعهد بإدارة البئر أو الآلة الرافعة بصفة مؤقتة إلى شخص يعين لهذا الغرض وذلك على نفقة المرخص له .

مادة (٤٧) :

للمدير العام المختص في حالة الضرورة أن يوقف آلة رفع تدار بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو يمنع وصول المياه إليها وذلك دون انتظار نتيجة الفصل في المخالفة .

وللوزير أو من يفوضه أن يصدر قراراً مسبباً بإلغاء الترخيص إذا وقعت أية مخالفات لشروطه .

الباب الرابع

روابط مستخدمي المياه وتطوير وتحسين نظم الري والصرف

(الفصل الأول)

روابط مستخدمي المياه

مادة (٤٨) :

يصدر قرار من الوزارة باعتماد إنشاء روابط مستخدمي المياه بالأراضي المقرر فيها خلال ستين يوماً من تقديم طلب الإنشاء ، وتعتبر هذه الروابط أشخاصاً اعتبارية خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح .

وتهدف هذه الروابط إلى تعزيز مشاركة مستخدمي المياه مع الوزارة في إدارة وتشغيل وصيانة نظم الري والصرف على المستويات المختلفة لتحقيق الاستخدام الأمثل لها وحماية الموارد المائية والحفاظ عليها .

ويكون لكل محافظة أمين عام ولكل مركز أمين ، ويكون لها جمعية عمومية من جميع مستخدمي المياه أو المنتفعين بنظم شبكات الري والصرف على مستوى الجمهورية وت تكون اجتماعاتها بالمقار التابعة للوزارة بالمحافظات .

ويكون لهذه الروابط على مستوى الجمهورية اتحاد يشكل بالانتخاب من الجمعية العمومية يتكون من رئيس لمجلس الإدارة ، وعضوية عدد مناسب من الأعضاء لا يقل عن ستة ولا يزيد على عشرة لمدة أربع سنوات ، ويكون انتخاب الاتحاد لأول مرة من الجمعية العمومية لروابط مستخدمي المياه المؤسسة قبل إقرار هذا القانون ، وتضع الجمعية العمومية نظاماً أساسياً وبرامج لأعمال هذه الروابط .

وتكون الوزارة هي الجهة المختصة بالإشراف على هذه الروابط وتنظيم أسلوب مشاركة المنتفعين واعتماد نظمها الأساسية والبرامج الخاصة بها .

مادة (٤٩) :

تعتبر أموال روابط مستخدمي المياه في حكم الأموال العامة وت تكون مواردها مما تخصصه لها الدولة في موازنة الوزارة ومن المنح والهبات والقروض الميسرة وما يؤديه المنتفعون من اشتراكات مقابل أداء الخدمات، وتوجه هذه الموارد لتحقيق أهدافها ولتمويل أنشطتها ، ويمنع على الروابط الحصول على أي منح أو هبات أو تبرعات خارجية إلا بعد موافقة الجهات المختصة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات إنشاء روابط مستخدمي المياه وكيفية تشكيل مجالس إدارتها واحتصاصها وسير العمل بها وعلاقتها بالغير وأساليب التمويل والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الرابطة أمام الجهات الإدارية والقضاء ، ويكون الطعن على قرارات مجلس الإدارة أمام المحكمة المختصة .

مادة (٥٠) :

مع عدم الإخلال بأحكام قوانين التزامات المرافق العامة ، يجوز للوزارة أن تعهد إلى أحد أجهزة القطاع الخاص أو المشترك أو روابط مستخدمي المياه بإدارة وتشغيل وصيانة جزء أو أجزاء من شبكات ومنشآت الري والصرف ولها التنسيق مع رئيس اتحاد روابط مستخدمي المياه طبقاً للتنظيم والضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٥١) :

ينشأ بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد العرض من الوزير ، مجالس على المستوى القومي والإقليمي والمحلى تمثل فيها الوزارات وروابط مستخدمي المياه والأجهزة المعنية للتنسيق والتشاور فيما يخص إدارة الموارد المائية واستخداماتها بين الجهات المعنية ، ويحدد قرار الإنشاء اختصاصات هذه المجالس والبناء التنظيمى لها وأسلوب عملها .

(الفصل الثاني)

تطوير وتحسين نظم الري والصرف

مادة (٥٢) :

يصدر الوكيل الدائم للوزارة قراراً بالزمادات التي يتقرر تحويل المساقى الخاصة بها من حالتها الراهنة إلى مساقٍ خاصة مطورة طبقاً للدراسات الفنية الحقلية والاجتماعية التي تتم بواسطة المختصين بالوزارة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة بوزارة الزراعة ، ويكون القرار ملزماً لجميع الأطراف المشتركة في عملية التطوير بما في ذلك المنتفعون ، ويتم تحصيل التكاليف الفعلية طبقاً لحكم المادة (٥٧) من هذا القانون .

مادة (٥٣) :

يحل صندوق مشروعات تطوير وصيانة المساقى محل الصندوق القائم حالياً والمنشأ بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وتؤول إليه جميع حقوقه موجوداته ويتحمل جميع التزاماته .

ويختص الصندوق بإتاحة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات تطوير نظم الري والعمل على رفع الوعى والدراسات والبحث العلمى في مجال استخدامات المياه ومساعدة روابط مستخدمي المياه في تحقيق أغراضها .

وت تكون موارد الصندوق من المبالغ التي تخصص له في الموازنة العامة للدولة ومن حصيلة القروض والهبات والأقساط التي يؤديها المنتفعون بمشروعات التطوير وعائد استثمار أموال الصندوق وتعتبر أمواله أموالاً عاماً .

ويصدر الوزير قراراً بالقواعد المنظمة لعمل الصندوق وتشكيل مجلس إدارته ونظامه الأساسي ولائحته المالية .

مادة (٥٤) :

يحظر تشغيل أي طلبات على المساقى المطورة أو إجراء أي تعديل على مكونات نظم الري المتتطور إلا بعد موافقة الإدارة العامة المختصة .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون أسلوب تنفيذ وإدارة وانتفاع الزراع بنظم الري المتتطور في الأراضي الزراعية القديمة والتي تروي بنظم الري السطحي من خلال الترع والمساقى .

ويلتزم أصحاب الأراضي القديمة والمنتفعون بنظم الري المتتطور التي تقرها الوزارة .

مادة (٥٥) :

تضع الوزارة الخطط الازمة لتحسين وتطوير نظم الري والصرف في الأراضي الزراعية ، وللوزير اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأرضي الازمة لإنشاء شبكات الري والصرف المكشوفة والمغطاة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

مادة (٥٦) :

تقوم الوزارة بإنشاء وإحلال وتجديد شبكة المصادر الحقلية المغطاة أو المكشوفة على أن تتصل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف بسلسلة من المصادر العامة الرئيسية والفرعية ، وتوزع تكاليف إنشاء وإحلال وتجديد شبكة الصرف المغطى أو المصادر الحقلية المكشوفة وملحقاتها على جميع الأراضي الواقعة في وحدة الصرف بنسبة الزمام .

وتتولى الإدارة العامة المختصة مسؤولية ونفقات الصيانة الدورية للمصادر المغطاة فقط ، على أن يتحمل حائزها أو زراع الأرض ما عدا ذلك من نفقات .

مادة (٥٧) :

تعد الوزارة بياناً بالتكليف الفعلية لإنشاء أو إحلال وتجديد شبكات المصارف المغطاة أو المصارف الحقلية المكشوفة أو المساقى المطورة التي تتم بناءً على خطة الوزارة أو طلب المنتفعين بما في ذلك التعويضات التي تحملتها ويضاف إلى هذه المبالغ (١٠٪) مقابل المصروفات الإدارية ، وتحديد ما يخص الفدان الواحد من الأراضي الداخلة في وحدة الصرف أو الري ، ويتحمل مالك الأرض قيمة تكاليف إنشاء أو إحلال شبكة المصارف الحقلية المغطاة أو المصارف الحقلية المكشوفة والمساقى المطورة .

ويؤدي المالك المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة إما دفعه واحدة أو على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التكاليف في مدة لا تتجاوز عشرين سنة ويبداً تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ ، وعلى الوزارة أن ترسل إلى الجهات المختصة بياناً بالأحواض التي تشملها وحدة الصرف أو الري وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدان .

ويصدر قرار من وزير المالية بتحصيل هذه المبالغ في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطيان ، ويكون لها الامتياز المقرر لهذه الضريبة .

ويعرض بياناً ينصب كل مالك من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة إعلانات المركز أو نقطة الشرطة التي تقع الأرض في نطاق اختصاصها وذلك لمدة شهر على الأقل ، ويسبق هذا العرض إعلان عن موعده ومكانه في جريدة الوقائع المصرية .

ولنوى الشأن خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة العرض حق التظلم من قيمة النفقات وإلا أصبح تقديرها نهائياً ، ويقدم التظلم إلى مديرية المساحة المختصة وتفصل فيه لجنة تشكل برئاسة المدير العام المختص أو وكيله وعضوية ممثل عن

وزارة الزراعة والجمعية التعاونية الزراعية وموظفي فنى من مديرية المساحة وأحد مهندسى الإدراة العامة المختصة ، ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة (٥٨) :

تقوم الوزارة خلال سنة واحدة من تاريخ إنشاء أو إحلال وتجديد شبكة الصرف المغطى أو المكشوف وشبكة الصرف العام أو نظم الري المطورة بإخطار مصلحة الضرائب العقارية عن الأراضي التي أنشأت بها الشبكة لإعادة تقدير الضريبة عليها .

مادة (٥٩) :

يحظر التعرض لمنشآت ومعدات وخطوط وشبكات المصادر المغطاة وغرف التفتيش وأعمدة الغسيل والمصبات وكذا شبكات الري المطور وخطوط وشبكات مواسير الري المغطاة سواء كان ذلك بإتلاف أجزائها أو اختلاسها أو ردمها أو إلقاء مخلفات بها أو صرف مياه الري أو الصرف الصحي فيها أو توصيل أي شبكات للصرف الصحي أو الصناعي بها (الشبكات المصادر المغطاة) أو إقامة أي منشآت أو أي مزارع سمية عليها ، ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب العقوبات يجب على المهندس المختص إثبات أية مخالفات لحكم هذه المادة وله تكليف المخالف بإعادة الشيء إلى أصله في مدة زمنية أقصاها أربعة أيام وإلا قامت الإدراة العامة المختصة بالتنفيذ على نفقته .

الباب الخامس

ري وصرف الأراضي الجديدة

مادة (٦٠) :

تعتبر أراضي جديدة في تطبيق أحكام هذا القانون كل أرض لم يسبق لها الترخيص بالرى وفقاً لأحكامه سواء كانت هذه الأرض داخل الوادى والدلتا أو في أي أراضٍ أخرى داخل جمهورية مصر العربية وتتوافق لها موارد مائية في خطة الدولة .

وتحدد الوزارة مورد رى الأرض الجديدة ومخرج الصرف لها ، ويصدر الترخيص بمعروفة الإدارة العامة المختصة بعد أداء رسم لا يجاوز مائتى ألف جنيه ، وتحدد اللائحة التنفيذية فئات هذا الرسم ، ويلتزم المرخص له باتباع طريقة الرى والصرف المرخص بهما ، وفي حالة مخالفة ذلك يجوز للإدارة المختصة بعد إنذار المخالف ومنحه المهلة لازالة المخالفة تنفيذ طريقة الرى والصرف المرخص بها على نفقة المخالف ، وتحصل قيمتها بالطرق الإدارية .

ويلتزم المرخص له بتنفيذ واتباع شروط الترخيص وبالحصول على المياه طبقاً للبرامج الزمنية والكميات التي تحددها الإدارة العامة المختصة .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وضوابط الترخيص برى الأراضى الجديدة وصرفها والتكاليف الفعلية لتوصيل وتوزيع المياه إليها وصرفها .

مادة (٦١) :

لا يجوز تخصيص أية أراضٍ للتوسيع الزراعي الأفقي الجديد قبل أخذ موافقة الوزارة للتأكد من توافر مياه الرى وكذلك توفر مخرج للصرف تحدده الوزارة .

مادة (٦٢) :

تلتزم الجهات والأفراد التي تخطط لإقامة مشروعات تنمية أو مجتمعات عمرانية جديدة أو التوسيع في القائم منها بأن تتقدم للوزارة مسبقاً بخطتها ودراساتها في هذا الشأن للمراجعة والاعتماد وذلك في ضوء الخطة القومية للموارد المائية .

وتلتزم هذه الجهات أو الأفراد بأن ترفق بطلبها للوزارة البراسات والبرامج الزمنية لتنفيذ نظام معالجة المياه الناتجة وبما يضمن إعادة الاستخدام ، وللوزارة أن تطلب أي معلومات إضافية أو إعادة الدراسة لاستيفاء جميع الشروط .

وتلتزم هذه الجهات أو الأفراد بتنفيذ المنشآت وشبكات الإمداد بالمياه حسب التخطيط ، والفتحات ، والأقطار المعتمدة من الوزارة مع الالتزام بتركيب أجهزة قياس

ورصد التصرفات عند المأخذ أو على مصدر المياه ومداومة صيانتها وإصلاح أي أعطال بصفة عاجلة ، ومعاونة وتمكين أجهزة الوزارة المختصة من إجراء المعاينات والاختبارات والفحص لهذه المنشآت والشبكات وأجهزة القياس والاطلاع على أي بيانات ذات صلة .

وإذا تطلب الأمر استخدام أي من المجاري المائية ومرافق وشبكات الري والصرف التابعة للوزارة لنقل وتوزيع المياه لهذه المشروعات أو المجتمعات العمرانية أو لصرف المياه العادمة النهائية أو إنشاءات أخرى جديدة ، تتحمل هذه الجهات تكاليف إعادة التأهيل أو الإنشاء وكذا تكاليف التشغيل والصيانة للمجاري المائية ومرافق وشبكات الري والصرف .

وتتحمل هذه الجهات أي تكاليف لزوم الدراسات المطلوبة أو مراجعة الدراسات المقدمة للوزارة وتنظم اللائحة التنفيذية الشروط والإجراءات .

مادة (٦٣) :

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب ، تسري في شأن رى وصرف الأراضي الجديدة أو إقامة مشروعات التنمية والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وجميع الأحكام الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو في القوانين الأخرى بما لا يتعارض مع أحکامه .

الباب السادس

حماية مجرى نهر النيل وجسوره

مادة (٦٤) :

تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير لجنتان من ممثلي الجهات المعنية من شاغلى المرجات العليا على الأقل ، إحداهما لجنة تنسيقية دائمة للترخيص بمارسة الأنشطة ببحيرة ناصر وشواطئها ومنافعها ، والأخرى لجنة عليا

للنظر في الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص بأعمال أو إشغالات على مجرى نهر النيل وفرعيه وجسوره من خلف السد العالي .

ويبيان القرار الصادر بتشكيله اختصاصاتهما ونظام عملهما وتعتمد توصياتهما من الوزير، وتكون هذه التوصيات بعد اعتمادها ملزمة لجميع الجهات الإدارية الأخرى .

مادة (٦٥) :

مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون وجميع القوانين الأخرى واحتياطات الجهات

والهيئات المقررة بقوانين أخرى ، يحظر ارتكاب أي من الأعمال الآتية :

١- إقامة أي مبانٍ أو منشآت أو إجراء أيه أعمال في المنطقة المحظورة وجسور نهر النيل وفرعيه ويستثنى من ذلك أعمال النفع العام وبعد موافقة وزارة الدفاع والإنتاج الحربي واللجنة العليا للتراخيص والاعتماد من الوزير مع الالتزام باشتراطات الوزارة ، وذلك في مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ استيفاء الأوراق .

٢- إقامة أيه براطيم ملحقة بمراسى العائمات السياحية (ثابتة ، متحركة) في مجرى نهر النيل وفرعيه ، ويجوز بعد العرض على اللجنة العليا للتراخيص وموافقة الوزارة إنشاء مشاية لربط الشاطئ بالعائمة طبقاً للنماذج المعدة من الوزارة ، كما يُحظر إنشاء أيه عائمات جديدة إلا بموافقة مسبقة من الوزارة . وفي حالة الترخيص تتم أعمال إنشاء العائمات وصيانتها بالورش المتخصصة المعتمدة من الهيئة العامة للنقل النهري ، وتعفى وزارة الدفاع والإنتاج الحربي من هذه الموافقة .

٣- رسو أي من العوامات أو الذهبيات بأنواعها المختلفة على شاطئ النيل وفرعيه أو أي مجرى مائي عام ، دون ترخيص من الوزارة .

٤- إقامة أيه منشآت في حدود حرم مأخذ مياه الشرب من نهر النيل وفرعيه والذى يحدد بمسافة ٥٠٠ متر أعلى التيار و ٢٠٠ متر أسفل التيار ، دون ترخيص من الوزارة .

٥- عمل أى منشآت على مجرى نهر النيل وفرعيه ، أو عمل أى حمايات أو تكسيات أو واجهات للميول والمساطيح إلا بناءً على دراسات فنية متخصصة وتحت إشراف الوزارة وطبقاً لاشتراطاتها .

٦- إقامة أى منشآت سياحية أو نواد أو غيرها في منطقة مجرى نهر النيل وفرعيه إلا بتخريص من الوزارة وطبقاً لاشتراطاتها .

٧- إحلال وتجديد أو إجراء تعديل أو إضافات للمبانى والمنشآت عدا أعمال النفع العام السابق حصولها على تخريص بالمنطقة المحظورة مع إزالتها بعد انقضاء التخريص ، وكذلك إزالتها فى حالة عدم صلاحيتها الفنية أو الإنسانية ، مع إزالة المبانى والإنشآت غير الحاصلة على تخريص وتنتفى مسؤولية الوزارة عند حدوث غرق لهذه المبانى والمنشآت .

مادة (٦٦) :

لا يجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنته مطالبة الحكومة بتعويض عن أى تأخير بسبب إقفال أحد الأهوسة أو فتح أحد الكبارى الملاحي المقام على مجرى نهر النيل وفرعيه أو المجارى المائية أو بسبب تغير مناسبات المياه أو إجراءات الموازنات الالزامية لتوزيع المياه فى أى مجرى من المجارى المذكورة ، وذلك فى حالات الضرورة والظروف الطارئة والقوة القاهرة .

مادة (٦٧) :

إذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى ترعة أو فى مصرف وجب على مالكه أو قائده إبلاغ ذلك فوراً إلى أقرب نقطة شرطة ل تقوم بتحرير محضر إثبات حالة المركب وشحنته ويرسل هذا المحضر إلى الإداره العامة المختصة التي تتولى إبلاغ صاحب المركب أو صاحب شحنته أو قائده ليقوم بانتشال المركب أو إزالة أنفاصه فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام وإلا قامت الإداره

بذلك على أنه إذا رأت الإدارة العامة المختصة أن المصلحة العامة تقتضي انتشال المركب أو إزالة أنقاضه فوراً كان لها ذلك دون التقيد بالإجراءات السابقة .

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالمركب أو شحنته أثناء إخراجه بواسطة الإدارة العامة المختصة ، وفي جميع الأحوال يكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسؤولين بالتضامن عن أداء نفقات الإخراج أو الإزالة إلى الإدارة العامة المختصة ، ويكون للإدارة الحق في حبس المركب وشحنته ضماناً لتحصيل هذه النفقات خلال المدة التي تحددها وإلا كان لها بيع المركب أو شحنته أو كليهما بالمزاد العلني .

الباب السابع

المياه الجوفية

مادة (٦٨) :

تشكل لجنة عليا للنظر في الطلبات المقدمة للحصول على التراخيص أو تقنин بحفر الآبار من ممثلى الجهات المعنية ذات الصلة من شاغلى الدرجة العالية على الأقل ، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة ونظام عملها وتحديد اختصاصاتها وترفع توصياتها للوزير لاعتمادها ، ويعتبر اعتماد الوزير لأعمال اللجنة ملزماً للجهات الأخرى .

وتولى الوزارة إجراء الدراسات الفنية اللازمة للكشف عن مصادر المياه الجوفية على مستوى الجمهورية وحصر هذه المصادر ووضع سياسيات لتنمية واستغلال المياه الجوفية ووضع ضوابط استخدامها والحماية لها ومراقبة كمياتها و نوعيتها .

مادة (٦٩) :

يصدر التراخيص بحفر البئر الجوفية وتحديد مواصفاتها وإحلال غيرها بدلاً منها بقرار من الإدارة العامة المختصة بناءً على توصية من اللجنة العليا للتراخيص ،

على أن تكون مدة التراخيص خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويصدر التراخيص مقابل رسم لا يجاوز ألف جنيه عن كل سنة لطلبات التراخيص الجديدة أو عند تجديد التراخيص السارية .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط التراخيص وفئات هذا الرسم ، وتعفى من هذه الرسوم الآبار التي يتم ترخيصها بالأراضي القديمة بالوادى والدلتا والتى تستخدمن للري التكميلي .

مادة (٧٠) :

يُحظر حفر أية آبار للمياه الجوفية داخل أراضي الجمهورية إلا بترخيص من الوزارة وطبقاً للشروط التي تحددها .

ويُحظر على القائمين بحفر الآبار الجوفية من المقاولين والشركات والأفراد التعاقد على حفر أية آبار ما لم تكن حاصلة على ترخيص بذلك من الوزارة وبما لا يتعارض مع القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية .

ويُحظر التخلص من المنتجات البترولية أو المخلفات الناتجة من حفر آبار البترول في أي طبقة جيولوجية إلا في الطبقة التي أنتجت منها وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والمواصفات والإجراءات الازمة .

مادة (٧١) :

للمهندس المختص أو المكلف بعمله الحق في دخول جميع مواقع الآبار للتفتيش على مطابقة استخدام البئر للشروط المتضمنة في التراخيص واتخاذ الإجراءات الازمة لإزالة أية مخالفة وتحصيل قيمة التكاليف بالإزالة بالطرق الإدارية .

مادة (٧٢) :

للوزارة تحصيل مقابل عن كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار إذا كان الغرض من التراخيص للأبار للاستخدامات غير الزراعية ، وتنظم اللائحة التنفيذية

إجراءات وشروط الترخيص بحفر هذه الآبار ويحدد المقابل المستحق أو الإعفاء منه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وتؤول حصيلة هذه المبالغ إلى الخزانة العامة للدولة .

مادة (٧٣) :

يلغى ترخيص البئر إذا لم يتم حفرها خلال عام من تاريخ الترخيص أو إذا لم يتم الانتفاع بها خلال عامين من إنشائها ، كما يجوز إلغاء الترخيص إذا تم استخدام البئر في غير الأغراض المرخص بها ، ويجوز للوزارة ردم البئر على نفقة المرخص له . وفي حالة تلف البئر أو تلوثها يجوز للوزارة وبعد فحص طلب صاحب البئر والتحقق من انتفاء مسؤوليته عن هذا التلف أو التلوث ، الموافقة على الترخيص بحفر بئر بدلاً منها بالمواصفات الفنية التي تعتمدتها الوزارة ويلتزم صاحب البئر التالفة أو الملوثة بردمها في المدة التي تحددها الإدارة العامة المختصة وإلا قامت الإداره بذلك على نفقته .

مادة (٧٤) :

للوزارة بعد اعتماد توصية اللجنة العليا الحق في قبول أو رفض أي طلب بتعديل الغرض المرخص به استغلال البئر أو تغيير معدلات التصرف وفقاً لما تقتضيه ظروف وإمكانات الخزان الجوفي بالمنطقة المحددة بمعرفة الوزارة .

مادة (٧٥) :

إذا انتقلت ملكية الأرضي التي تقع فيها البئر لمالك جديد يتعيين إخطار الإداره العامة المختصة بالبيع ، ويكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة ، وإلا كان المالك القديم مسؤولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة (٧٦) :

تلتزم الجهات القائمة بأعمال التنقيب عن البترول أو الآثار أو الثروات المعدنية أو التاريخية أو ما يماثلها بإبلاغ الوزارة عن وجود مياه جوفية فور اكتشافها وتسلیم

الوزارة جميع البيانات والمعلومات والخرائط المتوفرة لديها بهذا الخصوص ويسرى هذا الالتزام على هذه الجهات سواء كانت قائمة بأعمال التنقيب بذاتها أو على الجهة المسند إليها أعمال التنقيب المشار إليها .

كما تلتزم جميع الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام والأعمال والقطاع الخاص وغيرها بتزويد الوزارة بأية بيانات تتوفّر لديها عن كميات المياه الجوفية المستهلكة في الاستخدامات المختلفة التي تدخل ضمن اختصاصاتها وكذلك احتياجاتها المتوقعة من المياه الجوفية مستقبلاً ، ويسرى ذات الالتزام على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية المستخدمة للمياه الجوفية في أنشطتها المختلفة ، وللوزارة اتخاذ الإجراءات المناسبة في سبيل التحقق من ذلك مع التزام هذه الجهات بمعاونة وتسهيل مهمة الوزارة .

مادة (٧٧) :

للوزارة الحق في التصرف والاستغلال للأبار التي تنفذها ، وذلك وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، وقانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠

مادة (٧٨) :

يلتزم المستثمرون والشركات وأصحاب مشروعات التنمية القائمة على استغلال

المياه الجوفية بالآتي :

١ - إنشاء آبار مراقبة على نفقتهم الخاصة بمشروعات التنمية الزراعية متى بلغت المساحة ألف فدان ، وذلك وفقاً للمواصفات والاشتراطات التي تحدها اللائحة التنفيذية .

٢ - إنشاء بئر مراقبة لمنطقة الحقن على نفقتهم الخاصة بمشروعات التنمية غير الزراعية بالمناطق الساحلية والقائمة على تحلية المياه المالحة وشبة المالحة والتى يتم التخلص من المياه العادمة الناتجة عنها فى آبار الحقن ، وفقاً للمواصفات والاشتراطات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وفى حالة الإخلال بتلك الالتزامات ، تنشئ الوزارة تلك الآبار على نفقتهم ، وتحصل قيمة التكاليف الفعلية والمصاريف الإدارية التى تكلفتها لإعادة الشيء إلى أصله بطريق الحجز الإداري .

مادة (٧٩) :

يلتزم أصحاب الآبار بتركيب نظام للتحكم فى معدلات الاستخدام الفعلية طبقاً للضوابط والمعايير التى تحددها الوزارة فيما عدا الآبار التى تستخدم فى الرى التكميلي .

مادة (٨٠) :

لا يجوز حفر آبار حقن التى تستخدم فى التخلص من المياه العادمة الناتجة من تحلية المياه المالحة وشبة المالحة إلا بترخيص من الوزارة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والضوابط والإجراءات الالزامية .

مادة (٨١) :

للوزارة الحق فى إغلاق أى بئر بناءً على ما تقتضيه اعتبارات المصلحة العامة أو إذا أثبتت التقارير الفنية للمتابعة والتفتيش تلوث مياه البئر أو تدهور نوعيتها طبقاً للاشتراطات والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثامن

حماية الموارد والمنشآت المائية والشواطئ

(الفصل الأول)

دفع أخطار ارتفاع مناسيب المياه

مادة (٨٢) :

يعلن بقرار من الوزير قيام حالة الخطر إذا ارتفعت مناسيب المياه ارتفاعاً غير عادي أو عند حدوث سيل غير عادي أو اندفاع المياه الجوفية تحت ضغوط عالية أو انهيار منشآت مائية أو جسور بما يقتضي إجراء أعمال وقاية عاجلة لدفع أخطار المياه وحماية السدود والخزانات والجسور والمنشآت .

وللوزير أو من يفوضه عند إعلان قيام حالة الخطر اتخاذ الإجراءات الفورية لتتكليف شركات المقاولات من القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الخاص أو مقاولى الأنفار بالقيام بأعمال مراقبة وملاحظة وترميم وتقوية جسور النيل والترع والمصارف ومحركات السيول التابعة للوزارة والشواطئ البحريه وسد وترميم أي قطع بها وأى أعمال أخرى لحماية الأراضي والمنشآت .

وللوزير أو من يفوضه في هذه الحالة الاستثناء المؤقت على أي معدات أو آلات أو مهام تكون لازمة ، وأى من الأراضي المجاورة خارج حد حرم النهر وخارج المنافع العامة للمجاري المائية وله أن يأخذ منها ما يلزم من الأترية اللازم لوقاية الجسور أو لتشوين المواد والمهمات الازمة لأعمال الحماية .

ويتخذ المحافظون ومديرو الأمن ومسئولي الإدارات بالمحافظات الإجراءات الازمة لتسهيل ومساعدة الإدارات العامة المختصة حتى نهاية حالة الخطر .

ويحدد الوزير بقرار منه الأجور والتعويضات المناسبة أو قيمة رد الشيء إلى أصله حسب الحالة عن كل ما يلزم لأعمال الوقاية ودفع حالة الخطر .

مادة (٨٣) :

فى حالة احتمال وقوع خطر من طغيان المياه يجوز للمدير العام المختص أن يطلب عون مسئولى الإدارة وأجهزة الحماية المدنية المختصة بوزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات والأعمال الفورية للراء الخطر وبغير حاجة لصدور قرار من الوزير بإعلان قيام حالة الخطر .

(الفصل الثاني)**حماية المياه ورفع معوقات الري والصرف****مادة (٨٤) :**

يحظر القيام بأى من الأعمال الآتية :

- ١ - تبذيد أو إهار الموارد المائية بتجاوز الكميات المقررة أو المرخص بها أو بصرفها دون مقتض فى مصرف خاص أو عام أو فى شبكة صرف مغطى أو باستخدامها فى أراضٍ غير مقرر فيها أو غير مرخص بريفها أو باستخدامها فى أغراض غير مرخص بها أو باستخدام طريقة الري غير المرخص بها .
- ٢ - إعاقة سير المياه فى نهر النيل وفرعيه أو المجاري المائية أو شبكة صرف مغطى أو مخر سيل أو إجراء عمل يكون من شأنه إخلال بالموازنات .
- ٣ - فتح أو إغلاق أو إلحاق أي تلف بأى هويس أو قنطرة أو إحدى منشآت ومعدات الري والصرف التابعة للوزارة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة سير المياه الجارية والمنشأة فى المجاري المائية أو المختربة جسور النيل أو جسور أحد المجاري المائية .
- ٤ - وضع أو تاد لربط الشباك فى نهر النيل وفرعيه أو جسور المجاري المائية أو فى قاعها أو فى جسور حوض إحدى القناطر أو الأهوسه أو الكبارى .

٥- إقامة المزارع وأقفال التربة السمية في مجرى النيل وفرعيه حتى خمسمائة متر خلف قناطر إدفينا وسد وهيس دمياط وكذا الرياحات والترع العامة وبحيرة ناصر .

٦- (أ) الردم بإلقاء الطمي أو الأتربة وخلافه في مجرى نهر النيل وفرعيه وأخواره أو مخرات السيول .

(ب) الردم بإلقاء الطمى أو الأتربة وخلافه في المجاري المائية أو على جسور أى منها أو في شبكة صرف مغطى .

٧- استخدام المياه العذبة في تغذية المزارع السمية إلا بموافقة من الوزارة .

٨- قطع جسور النيل أو المجاري المائية .

٩- الحفر وأخذأتربة أو أحجار أو غير ذلك من المواد والمهمات الأخرى من جسور النيل وجوانبه ومساطيحه أو من جسور المجاري المائية أو مخرات السيول أو من منشآت ومعدات الري والصرف أو أى عمل آخر داخل في الأماكن العامة ذات الصلة بالموارد المائية .

١٠- إقامة أحواض لآلات رفع المياه الخاصة والمواسير الملتحقة بها على جسور النيل وفرعيه والمجاري المائية .

وتزال بالطريق الإداري على نفقة المخالف كل مخالفة لأحكام هذه المادة .

مادة (٨٥) :

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل

والمجاري المائية من التلوث ، لا يجوز بغير ترخيص من الوزارة القيام بأى من

الأعمال الآتية :

١- الصرف في ترعة عامة أو شبكة صرف مغطى أو في مخر سهل .

٢- الري بمياه الصرف الزراعي إذا لم يتوفّر له مصدر رى آخر .

٣ - مرور إحدى الآلات المتحركة ذات الأحمال الثقيلة على الجسور أو منشآت الري والصرف ومنشآت الحماية من أخطار السيول التابعة للوزارة إذا كان من شأن ذلك الإضرار بالجسور أو منشآت الري والصرف والحماية من أخطار السيول .
ولا يجوز بغير ترخيص من الوزارة وموافقة وزارة الصحة والسكان رى المحاصيل الزراعية بمياه الصرف الصحى أو الصناعى المعالجة .

(الفصل الثالث)

إدارة وحماية الشواطئ البحرية

مادة (٨٦) :

تشكل لجنة عليا للنظر في الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص جديدة بأعمال أو إشغالات داخل منطقة الحظر للشواطئ البحرية من ممثلى الجهات المعنية ذات الصلة من شاغلى الدرجة العالية على الأقل ، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة ونظام عملها وتحديد اختصاصاتها .

وترفع اللجنة توصياتها للوزير لاعتمادها ، ويعتبر اعتماد الوزير لأعمال اللجنة ملزماً للجهات الإدارية الأخرى وتلغى أي لجان مشكلة بالمحافظات وغيرها في هذا الشأن وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات والشروط الواجب اتباعها .

مادة (٨٧) :

يحظر إقامة أية منشآت أو أعمال على الشواطئ البحرية للدولة لمسافة مائتي متر من خط الشاطئ إلى داخل اليابسة إلا بعد موافقة الوزارة .

مادة (٨٨) :

تقوم الوزارة بالتنسيق مع وزارة البيئة بتحديد خط الحظر النهائي من واقع الدراسات في هذا الشأن والذي يحظر تجاوزه بإقامة أية منشآت أو أعمال ، ويستمر العمل بال المادة (٨٧) من هذا القانون سارياً في المناطق التي لم يتم تحديد خط الحظر لها بمعرفة الوزارة ووزارة البيئة وإخطار جميع الجهات المعنية للالتزام به .

مادة (٨٩) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، إذا تبين للمهندس المختص أن هناك عملاً مخالف للمواد السابقة من هذا القانون بالشواطئ البحرية للدولة يحق له اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة لوقف العمل والإزالة الفورية إدارياً وإعادة الشيء إلى أصله على نفقة المخالف وتحصيل قيمة تكاليف الإزالة بالطرق الإدارية .

مادة (٩٠) :

لا يجوز إقامة منشآت ذات صفة خاصة أو منشآت للنفع العام داخل منطقة الحظر المشار إليها بالمادتين (٨٧ ، ٨٨) من هذا القانون إلا في حالات الضرورة التي تقتضي ذلك ويشترط الحصول مسبقاً على موافقة الوزارة ووزارة البيئة بعد اعتماد اللجنة العليا من الوزير على أن تتضمن الموافقة تحديد أعمال الحماية الازمة لها بناءً على الدراسات المتخصصة في هذا الشأن من جهة استشارية توافق عليها الوزارة

مع عدم الإخلال بأحكام قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتنفذ أعمال الحماية تحت إشراف الوزارة ، على أن يتحمل صاحب الشأن تكاليف الدراسات والإشراف وتنفيذ هذه الأعمال ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات والشروط الواجب اتباعها في هذا الشأن .

مادة (٩١) :

يحظر إجراء أي عمل يؤثر على طبيعة الشاطئ أو يعدل من مساره دخولاً في مياه البحر أو انحسار عنده إلا بعد موافقة الوزارة وبناءً على توصية من اللجنة العليا المختصة ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات والشروط الواجب اتباعها في هذا الشأن .

مادة (٩٢) :

لا يجوز القيام بأى من الأعمال الآتية إلا بترخيص من الوزارة بناءً على توصية من اللجنة العليا للشواطئ :

١ - نقل أى رمال من الكثبان الرملية وغيرها الموجودة بمنطقة حظر الشواطئ البحرية ويلتزم المرخص له باستعراض الكميات المستغلة بكميات أخرى مماثلة في الحجم .

٢ - تغيير طبوغرافية الأرض من حفر أو ردم داخل منطقة الحظر للشواطئ البحرية . وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والضوابط الازمة في هذا الشأن .

(الفصل الرابع)**الحماية من أخطار الأمطار والسيول****مادة (٩٣) :**

يُحظر القيام بأى عمل من شأنه التأثير على مخرات السيول ومباني الحماية إلا في حالات الضرورة التي تقدرها الوزارة ، وبعد الحصول على ترخيص منها وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٩٤) :

تلزם الشركات والأفراد والجهات وأصحاب المنشآت السياحية أو أى منشآت أو أنشطة أخرى بتنفيذ أعمال الحماية الخاصة بها واللزمه لحمايتها من أخطار الأمطار والسيول على نفقتها ، وذلك بعد الحصول على التراخيص الازمة من الوزارة وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٩٥) :

لا يجوز لأى فرد أو جهة سواء حكومية أو غير حكومية أو أى شخصية اعتبارية أو طبيعية إقامة أى منشآت أو أعمال لاحتجاز مياه الأمطار والسيول الجارية

فى الأودية الطبيعية والتى من شأنها تصريف مياه الأمطار والسيول أو تحويلها عن مسارها الطبيعي إلا بتخريص من الوزارة وفقاً للضوابط والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٩٦) :

تلتزم كل محافظة بالتنسيق مع جهات الولاية الأخرى بوضع الخطط والسياسات اللازمة لحماية الأرواح والبنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة القائمة أو المزمع إنشاؤها بالمحافظة من أخطار الأمطار والسيول مع تقديم الدراسات الفنية وخطط الحماية وأدوات الاستفادة منها لاعتمادها من الوزارة .

مادة (٩٧) :

يصدر المدير العام المختص قراراً بإزالة أي منشأ أو وقف أي نشاط أو أي إجراء تم دون ترخيص من شأنه التأثير على مخرات السيول أو منشآت الحماية وتصريف الأمطار والسيول ، وذلك كله وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة .

الباب التاسع

العقوبات

مادة (٩٨) :

مع عدم الإخلال بحق الوزارة في إعادة الشيء إلى أصله على نفقة المخالف أو بأية عقوبة أشد ينص عليها في أي قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد التالية .

مادة (٩٩) :

يعاقب كل من يخالف حكم المادة (٨) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه عن الشجرة الواحدة أو النخلة الواحدة .

مادة (١٠٠) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المواد : البند (٣) من الفقرة الثانية من المادة (٤) ، وال الفقرة الثانية من المادة (٥) ، والبند (١٠) من المادة (٨٤) ، والمواد (١٥، ١٦، ٢٧، ٣٧) بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠١) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المواد (١٢ ، ٤٠ ، ٤٥) وال الفقرة الثالثة من المادة (٦٠) بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٢) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المواد (٣١ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٥) بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٣) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المواد (٣٥) ، وال الفقرة الثانية من المادة (٦٠) ، والمادة (٨٠) ، والبند (٦، ١١ / ب ، ٧) من المادة (٨٤) بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٤) :

يعاقب كل من يخالف حكم المادة (٢٨) بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه عن الفدان أو كسر الفدان أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٥) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المواد (٢٩، ٩، ٨، ٥، ٤، ٢)، والبنود (٩٠، ٨٤)، والمادة (٩٥) بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٦) :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أى حكم من أحكام البنود (٦٥، ٧، ٦، ٤، ٣، ٢، ١)، الفقرة الثالثة من المادة (٧٠)، والبندين (٣، ٦، ١٠) من المادة (٨٤)، والمواد (٩٣، ٩٢، ٩١، ٨٨، ٨٧) .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٧) :

يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام : الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة (٦٢) ، الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٧٠) ، والمواد (٩٤، ٩٠، ٧٨، ٧٦) بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه .

وتضاعف العقوبة في حالة العود ، مع ضبط الآلات والمهام المستخدمة ، وفي حالة الحكم بالإدانة يجوز للمحكمة المختصة الحكم بمصادرتها .

مادة (١٠٨) :

يعاقب كل من يخالف حكم المادة (٧) بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه عن الفدان أو كسر الفدان .
وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١٠٩) :

يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٤)، والمادة (٥٩) بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة (١١٠) :

في جميع الأحوال السابقة يعاقب بذات العقوبة المبينة قرين كل مخالفة لأي حكم من أحكام المواد السابقة كل من يستأنف عملاً من الأعمال التي سبق وقفها بالطريق الإداري . كما يعاقب بذات العقوبة المقاول أو أي شخص يتولى التنفيذ لصالح ذي الشأن متى كانت الأعمال قد أقيمت أو تقام دون ترخيص من الوزارة أو بالمخالفة له متى علم بالمخالفة أو قرار الوقف ، وللوزارة ضبط الآلات والأدوات والمهمات والمعدات المستخدمة وتقضى المحكمة بمصادرتها في حالة الحكم بالإدانة .

مادة (١١١) :

مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة بهذا القانون ، يلتزم المخالف بأداء تعويض عن كميات المياه المبددة أو التي تستخدمن بالزيادة عن الكميات المصرح بها ، وذلك وفقاً للقواعد التي تحدها اللائحة التنفيذية ، ويجوز اقتضاء هذا التعويض بالطريق الإداري .

الباب العاشر**أحكام عامة وانتقالية****(الفصل الأول)****أحكام عامة****مادة (١١٢) :**

لكل ذي شأن أن يتظلم إلى الوكيل الدائم للوزارة من القرارات الصادرة من المدير العام المختص ما عدا القرارات الصادرة وفقاً لأحكام المادتين (٢٠، ١٥) من هذا

القانون ، ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار، ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها فإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة يعتبر التظلم مرفوضاً .

مادة (١١٣) :

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، تشكل في دائرة كل محافظة لجنة برئاسة قاض من المحكمة الابتدائية، يتم اختياره وفقاً لأحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وعضوية مدير عام الإدارة العامة المختصة ومدير مديرية المساحة المختص ومدير مديرية الزراعة المختص وممثل عن المحافظة ترشحهم السلطة المختصة ، وتحتخص بالبت في طلبات التظلم من قيمة التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل ، وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من إيداع الأوراق أمانة اللجنة ، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس ، ويترتب على الطعن على القرار وقف تنفيذه لحين الفصل فيه .
ويصدر بتسمية أعضاء اللجنة قرار من الوزير .

مادة (١١٤) :

يحل صندوق إعادة الشيء إلى أصله محل الصندوق القائم حالياً والمنشأ بقانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ، وتؤول إليه جميع حقوقه موجوداته ويتحمل جميع التزاماته ، وتؤول إلى الصندوق حصيلة الرسوم والغرامات والمبالغ المحكوم بها وفق أحكام هذا القانون ، ويكون رأس المال الصندوق عشرة ملايين جنيه ، وفي حالة زيادة الإيرادات المحصلة عن المقدر يكون الصرف بترخيص من وزير المالية مع تحويل فائض الحصيلة ، ولا يجوز استخدامه إلا بعد موافقة وزير المالية أو من يفوضه ، وتعتبر أمواله أموالاً عامة .

ويختص الصندوق بالمساهمة في تمويل نفقات صيانة أو تأهيل المجاري المائية ومرافق الري والصرف ، وكذا تكاليف إزالة المخالفات وإعادة الشيء إلى أصله في حالة عدم قيام المخالف بذلك طبقاً للقانون ، وكذلك نفقات البحث العلمي والدراسات الخاصة بالموارد المائية والرى .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير ، قراراً بالقواعد المنظمة للصندوق وتشكيل مجلس إدارته ومدته ونظامه الأساسي ولائحته المالية .

مادة (١١٥) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ ، تتولى الوزارة تحصيل قيمة الرسوم المقررة في هذا القانون وتوريدها إلى حساب صندوق إعادة الشيء إلى أصله المنصوص عليه في المادة (١١٤) من هذا القانون ، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تحصيلها .

مادة (١١٦) :

يُمنح المهندسون المختصون أو غيرهم من العاملين المكلفين كل فيما يخصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتى تقع في دوائر اختصاصهم ، بقرار من وزير العدل بناءً على اقتراح الوزير .

مادة (١١٧) :

يلتزم مسئولو الإدارة والإدارة المحلية تحت المتابعة والإشراف من المحافظ المختص بمعاونة الإدارات العامة المختصة بالوزارة للمحافظة على نهر النيل والمجاري المائية ومخراط السيلوجسورها ومرافقها والمنشآت والمعدات ذات الصلة بالرى والصرف من أى تعديات ، مع إخطار الإدارة العامة المختصة عن أى تعديات أو مخالفات تهدد كفاءة هذه المجاري والمنشآت والمعدات في مهدها ، والمشاركة في تنفيذ القرارات الإدارية تطبيقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (١١٨) :

تلتزم جميع الجهات صاحبة الولاية على مخراط السيلوجسورها غير التابعة للوزارة مداومة تطهير وصيانة هذه المخراطات ومرافقها وتقوية جسورها ووضع الخطط لنقل

أى تجمعات سكنية أو أى منشآت أخرى أو إزالة أى تعديات تقع فى نطاق هذه المخراط .

وفى حال رغبة أى جهة تنفيذ أى مشروعات تنمية فى نطاق جميع مخراط السيول الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة .

مادة (١١٩) :

للمهندس المختص أو المكلف بعمله عند وقوع تعدد على الأموال العامة ذات الصلة بالموارد المائية والرى أن يكلف المتعدد أو المستفيد من هذا التعدد شفويًا وتلغرافياً أو بأى طريقة أخرى بإعادة الشيء إلى أصله فوراً وإثبات هذه الإجراءات فى محضر المخالف ، فإذا لم يتم إعادة الشيء إلى أصله يتم إخطار مسئولى الإداره لإيقاف المخالفه وحراستها لحين تنفيذ الإزالة ، ويكون للمدير العام المختص إصدار قرار بإزالة التعدد إدارياً ويخطر المخالف بقيمة مقابل الانتفاع الذى تحدده الوزارة وتكليف إعادة الشيء إلى أصله ويلتزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وإلا قامت الإداره العامة المختصة بتحصيلها بطريق الحجز الإداري .

مادة (١٢٠) :

يصدر الوزير قراراً بنسبة المساهمة فى تكاليف الإنماء والتسييل والصيانة للجهات المستفيدة من المشروعات المائية والمنشآت المتعددة الأغراض المقامة على نهر النيل وفرعيه والمجرى المائى ومشروعات حماية الشواطئ والحماية من أخطار الأمطار والسيول ومشروعات المياه الجوفية ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المستفيدة بعد اعتماد توصيات اللجان العليا كل فيما يخصه .

مادة (١٢١) :

يجوز للوزارة الترخيص باستخدام مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية شبة المالحة لتغذية المزارع السmkية الحاصلة على موافقة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مع اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من وزارتى الصحة والبيئة على صلاحية المياه ، ويكون الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مقابل رسم لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، ويستحق نصف الرسم عند تجديد الترخيص ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط

وضوابط منح الترخيص وفئات هذا الرسم ، ويتم إلغاء التراخيص في حالة ثبوت عدم صلاحية المياه المستخدمة لتغيير نوعيتها أو لأى سبب آخر وطبقاً لتحاليل دورية معتمدة من وزارة الصحة ، على أن يتم تحصيل مقابل ما تتتكلفه الوزارة من نفقات أعمال إعادة التأهيل والتشغيل والصيانة لشبكات الصرف العامة أو الخاصة أو الآبار التي تخدم هذه المزارع وفقاً للمعايير والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة (١٢٢) :

يجوز للوزير بناءً على ما تقتضيه اعتبارات المصلحة العامة وعلى مدى توافر كمية ومصادر المياه وكذا توفر مخرج الصرف ، الموافقة على دراسة تقنيين وضع ماخذ المياه المخالفة القائمة بما لا يتعارض مع الخطة القومية للموارد المائية ولنوى الشأن التقدم للوزارة بطلبات دراسة التقنيين خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية ، على أن يرفق بالطلب موافقة جهة الولاية أو جهة الاختصاص التي أجازت النشاط الذي يزاوله مقدم الطلب ، وأن يرفق بالطلب إقرار بالموافقة على أداء أي تعويضات عن كميات المياه المهدرة والمستغلة سابقاً ، وأى تكاليف أخرى لتعديل أو تأهيل شبكات ومرافق الري والصرف ، وكذا تكاليف إنشاء أي آبار جوفية أو أعمال لمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ، وكذا تكاليف إنشاء أي منشآت جديدة إذ تطلب الأمر ، وتكاليف تطوير نظم وطرق الري بزمام مساوٍ للزمام المخالف أو زمام معادل لتصرفات المياه المأخوذة بالمخالفة للأنشطة الأخرى غير الزراعية وكل ذلك للمساهمة في توفير المصادر المائية لتوفير كل أو جزء من متطلبات هذه المأخذ المخالفة .

وبعد الدراسة المبدئية من أجهزة الوزارة المختصة ، يتم إخطار ذوى الشأن بالماخذ أو بعضها التي يمكن تقنيين أوضاعها ، والتكاليف التقديرية المطلوبة سواء للدراسات التفصيلية الالزمة أو لتنفيذ الأعمال المطلوبة وكذا قيمة التعويضات وخلافه وتحديد مهلة للسداد ، وتهل حصيلة هذه المبالغ إلى الصندوق المخصص لها الذى يحدده الوزير ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويكون التقنين وفقاً لأحكام هذا القانون بالشروط والإجراءات التي تحددها الوزارة، ويصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة جهة الولاية ، ويتم التقنين مقابل رسم لا يجاوز مائة جنيه عن كل فدان أو كسر الفدان يوافق على تقنين ريه من هذا المأخذ . وتُزال إدارياً جميع مأخذ ومخارج المياه المخالفة التي لم يتم تقنين أوضاعها أو التي لم يتقدم ذوو الشأن بطلبات دراسة تقنينها خلال المهلة المحددة بالفقرة الأولى من هذه المادة أو التي لم يسددوا عنها التكاليف والرسوم المطلوبة في المواعيد المحددة .

مادة (١٢٣) :

يصدر الوزير قرار تحديد مقابل الإشراف على الأعمال التي يتم تنفيذها بترخيص من أجهزة الوزارة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وقواعد وضوابط وإجراءات تحصيله وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة (١٢٤) :

جميع المبالغ التي تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقاً لأحكام المادة (١١٣٩) من القانون المدني على أن تأتى في الترتيب بعد المصاروفات القضائية ودين النفقة ، وتحصل بجميع الطرق القانونية .

(الفصل الثاني)

أحكام انتقالية

مادة (١٢٥) :

يجوز التصالح عن المخالفات المحررة قبل صدور هذا القانون للمنشآت والأعمال التي أقيمت دون ترخيص والتي تقع في الأماكن الآتية :

- ١ - داخل المنطقة المقيدة لمجرى نهر النيل ، عدا تلك المقامة على أراضٍ ذات صلة بالموارد المائية والرى .
- ٢ - خارج حدود النهر والمقامة على الأراضي المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاصاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

ويشترط في هذا التصالح الآتي :

تقديم الطلب خلال عام من تاريخ صدور هذا القانون .

سداد أى مستحقات لجهات الولاية المختصة .

موافقة اللجنة العليا المختصة على طلب التصالح ، ويحدد بقرار من مجلس الوزراء غير ذلك من الشروط والضوابط والقواعد الالزامه فى هذا الشأن .

مادة (١٢٦) :

يجوز بناءً على ما تقتضيه اعتبارات المصلحة العامة ، التصالح أو تقنين الأوضاع بمقابل الانتفاع على المخالفات القائمة قبل ٢٠١٦/٩/١ للمنشآت والأعمال التي وقعت داخل منطقة الحظر النهائية للشواطئ البحرية والمقامة على الأراضي المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد ، ويشترط لذلك الآتي :

- ١ - سداد أية مستحقات لجهات الولاية المختصة .
- ٢ - التقدم بطلب التصالح أو التقنين خلال عام من تاريخ صدور هذا القانون .
- ٣ - موافقة اللجنة العليا المختصة .

ويحدد مجلس الوزراء مقابل الانتفاع والقواعد والضوابط والشروط الالزامه فى هذا الشأن .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢١

١٠٤٩ - ٢٠٢١/٢٦ - ٢٠٢١/١٠ - ٢٥٣٢٢

